

## العولمة المالية والنظام المصرفي: الآثار والتجليات

بلخيري عمر  
جامعة بالمدينة

د. علة مراد  
جامعة بالجلفة

### ملخص:

لا ريب أن الصراعات الاقتصادية قد احتدمت؛ حيث أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بإنشاء تكتلات اقتصادية ضخمة... مما أدى إلى عولمة الاقتصاد وشمولية الحياة المالية، وما العولمة إلا دليل على ذلك؛ حيث جعلت العالم كله في شكل قرية صغيرة وأسقطت جميع الحواجز والحدود الجغرافية. فإذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً، حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز.

ونهدف من خلال مقالنا هذا إلى محاولة تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بظاهرة العولمة المالية، وعرض أهم مراحلها وتطوراتها الكرونولوجية، بالإضافة إلى أهم مؤسساتها الفاعلة في هيكل النشاط المالي على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا أهم تأثيراتها على نشاط الجهاز المصرفي والمالي والدول النامية سلباً أو إيجاباً.

### Abstract:

*There is no doubt that economic conflicts have intensified; where it became international economic relations characterized by the establishment of economic huge regional blocs .., which led to the globalization of economy and comprehensive financial life as a whole, and globalization is a proof of that; where it made the whole world in the form of a small village and shot down all barriers and geographical boundaries. If economic globalization roots dating back to the fifteenth century, according to several studies means with increasing exchange of goods between nations at that time, the financial globalization is relatively newly established; financial globalization is the interconnectedness near-complete systems of monetary and finance to various countries and began to materialize more and more with the application procedures for financial liberalization and lifting of barriers.*

*The primary goal of our intervention is to try to identify the most important concepts associated with the phenomenon of financial globalization, and display the most important phases and chronological developments, as well as, the most important institutions active in the structure of financial activity such as the International Monetary Fund and the World Bank, and the most important effects on the activity of the banking and financial systems and developing countries negatively or positively.*

### أولاً: في مفهوم العولمة المالية

في الفترة الممتدة ما بين: 1960-1970، كانت حركة رؤوس الأموال تتم عن طريق البنوك وتوجه أساساً عبر محور شمال جنوب. لكن ومع بداية من سنة 1982 ومع انفجار أزمة الديون الكبيرة أخذت تدفقات رؤوس الأموال مسارا آخر بحيث اتجه معظم الملاك إلى استثمار أموالهم في الولايات المتحدة مما ساهم في تمويل العجز المزمن الذي كانت تعاني منه وهذا عن طريق سندات قامت بإصدارها وتنميتها على حساب القروض الأوروبية الكلاسيكية ومن ثم شهدت تطورا مذهلا إلى غاية السنوات الأخيرة . ولقد أدى ارتفاع احتياجات تمويل الولايات المتحدة بالتزاوج مع الفائض الجاري لليابان وألمانيا إلى غاية 1991 وكل الدول المصنعة إلى فتح نظمها المصرفية وتوفير مرونة أكبر بغرض رصد أكبر حصة من رؤوس الأموال المتوفرة على المستوى العالمي.

ولقد لعبت الحركية التي ميزت مختلف المجتمعات الأوروبية في الفترة الأخيرة في خلق سوق أوروبية موحدة حيث كانت لهذه السوق الأثر الإيجابي في تقضيل معظم الدول الغنية وخاصة دول الخليج العربي توجيه أموالها إلى مختلف بنوك دول السوق الأوروبي المشتركة بهدف جلب التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصالات) وتحفيز الخبرات الأوروبية للعمل على إبداع نظم جديد للتسيير المالي (طرق جديدة في مفاوضات العقود، تطوير تغطية أو ضمان خطر الاستثمار الخارجي) وتدويل تسيير الادخار المحلي (أموال المعاشات وشركات التأمين في الدول الأنغلو سكسونية).

كل هذا وإنه حتى بداية هذه العشرية نلمس أن الدول المتقدمة قد بدأت تساهم في حركة رؤوس الأموال العالمية أو بعبارة أخرى العولمة المالية.

ويكن إعطاء عدة تعاريف للعولمة المالية نذكر منها:<sup>1</sup>

❖ **التعريف الأول:** " العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد و أقل المخاطر.

❖ **التعريف الثاني:** " العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية ".

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف للعولمة المالية على أنها " **النمو الهائل في حجم و نوعية المعاملات المالية الذي يخلق كل أشكال الحواجز الجغرافية و القيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر** ".

## ثانياً: أسباب ومراحل تطور العولمة المالية

### 1. أسباب العولمة المالية:

تضافرت عدة عوامل في توفير المناخ الملائم لتطور و نمو العولمة المالية و التي بدأت تتبلور عن ما يزيد عن ربع قرن و كان أهمها:<sup>2</sup>

#### - تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو الهائل الذي حققه الرأسمال المستثمر في الأصول المالية دوراً أساسياً في إعطاء قوة الدفع للعولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها الرأسمال في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، و أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تتغذى على توظيف الرأسمال لا على استثماره.

على الصعيد العالمي لعب الرأسمال المستثمر في الأصول المالية دوراً مؤثراً لما يقدمه من موارد مالية بشروطه الخاصة لمختلف البلدان و المناطق، لا سيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية و الحكومية التي كانت تقدم من طرف الدول المتقدمة و المنظمات الدولية، و لقد نمت المعاملات المالية نمو ملحوظاً، فقد قفزت حجم التدفقات المالية على المستوى العالمي من 1230 مليار دولار سنة 1982 إلى حوالي 5000 مليار دولار سنة 1992 أي خلال 10 سنوات تضاعف حجم التدفقات المالية العالمية حوالي 04 مرات، متجاوزاً بكثير حجم النمو المحقق في التجارة الدولية، فعلى سبيل المثال، فإن احتياجات التجارة الدولية من عمليات الصرف الأجنبي لا تمثل

<sup>1</sup>. أسماء بلميهوب، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة**، مداخلة في الملتقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006، ص 4.

<sup>2</sup>. شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص 17.

سوى 3% من إجمالي عمليات الصرف الأجنبي التي تتم على المستوى العالمي، و هو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة عن حركة التجارة الدولية بآلياتها و دورتها الخاصة.

#### - عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

أدى عدم قدرة بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات و الفوائض المالية، إلى اتجاه هذه الفوائض إلى أسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات ربح أعلى، وتجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

#### - ظهور الابتكارات المالية الجديدة:

ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة، فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسهم و السندات ) المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات (Derivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية و تشمل المبادلات (Swaps)، المستقبلات (Futures)، القاعدة (Colles) والخيارات (Options) ..الخ. و لقد ظهرت هذه الأدوات تحت تأثير عاملين مهمين هما:<sup>2</sup>

1- الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة، و تكمن أهمية هذه الأدوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة، و مع مرور الوقت أصبحت المخاطر نفسها سلعة تتداول في الأسواق.

2- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية، أدت إلى لجوء هذه المؤسسات و خاصة الحديثة منها إلى استعمال هذه الأدوات من أجل تجزئة المخاطر و تحسين السيولة.

#### - التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج و تكامل الأسواق المالية على المستوى العالمي، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية و الزمنية بين مختلف الأسواق الوطنية، و انخفضت تكلفة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و لقد ساعد كثيرا هذا التقدم التكنولوجي في ترابط الأسواق وكذلك القدرة على متابعة الأسعار في مختلف الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع و الشراء.

#### - التحرير المالي المحلي و الدولي:

لقد أقدمت العديد من الدول على إلغاء الرقابة على الصرف منذ 1979 في بريطانيا، 1980-1985 في اليابان و بداية التسعينات في فرنسا، و هذا بالنسبة للمقيمين و غير المقيمين.<sup>3</sup>

#### 2. مراحل تطور العولمة المالية:

رغم أن العولمة المالية لها جذور تمتد على نهاية القرن التاسع عشر فإن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة نسبيا، فعملها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقدير، و يمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:<sup>4</sup>

#### (1) مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (1960-1979) وتميزت بما يلي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup>. شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>3</sup>. شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>4</sup>. أسماء بلميهوب، مصدر سبق ذكره، ص 8.

<sup>5</sup>. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر والعولمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص ص 94-97.

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات الأوروبية، الدولار) ابتداء من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية ، أي التمويل بوساطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار)
- انهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

## (2) مرحلة التحرير المالي:

امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) وتميزت بما يلي<sup>1</sup>:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي و النقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة و المملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات و صناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

## (3) مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة ( 1986 - إلى يومنا هذا)

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي<sup>2</sup>:

- توسع أسواق الأسهم و السندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم، حيث زادت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار سنة 1975 إلى 17000 مليار دولار سنة 1995، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 13.25%، و فيما يخص سوق السندات فإن حجمها قد قدر سنة 1995 بـ: 15300 مليار دولار، و كان نصيب الولايات المتحدة من هذه السوق حوالي 2758 مليار دولار، معظمها سندات حكومية بنسبة 88%.
- صعود الأسواق المالية الناشئة، و ربطها بالأسواق المالية العالمية، حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4% سنة 1986 مقابل 14% في الوقت الحالي.
- الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة، بداية من أزمة المكسيك 1994، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة الروسية 1998 و أزمة البرازيل 1999.

## ثالثاً: مؤسسات العولمة المالية وأهم تأثيراتها على النظام المصرفي

### 1. مؤسسات العولمة المالية:

1. صندوق النقد الدولي: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 08 مارس 1946. وظيفة الصندوق هي : دعم استقرار أسعار

<sup>1</sup> . محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>2</sup> . محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الصرف، و المحافظة على التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، و للمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعوق نمو التجارة الدولية، و بث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة ، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي<sup>1</sup>.

وفي واقع الأمر فقد استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور و التعاون حول حل المشكلات النقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها. يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازن المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

**2. البنك الدولي:** هو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز في يوليو 1944، و أنشئ البنك عام 1945. بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال وإعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.

و من ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص و رأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.

و بالإضافة إلى عمليات الإقراض و ضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

- أ- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصادياً، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات، و إبداء النصح و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.
  - ب- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص ، بما يساعد على تأصيل العادة الادخارية و إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية و رجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.
  - ج- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء ، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.
- و في هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي و توسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية.

كما أن هناك مظاهر أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تعاضد دور رأس المال: حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية و غير المصرفية أصبح الاقتصاد العالمي تديره و تتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناس داك، نيكاي، داكس وغيرها و التي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.
- ✓ ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية و هي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لرأس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

<sup>1</sup>. محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 103.

✓ ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات و الخيارات والمستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات و غيرها.

✓ التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله و تحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل و رد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

## 2. آثار العولمة المالية على النظام المصرفي:

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري، وننوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى . بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي:

### 1) إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي العالمي، أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى، وبخاصة إصدار السندات. إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، وقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية<sup>1</sup>.

### 2) تنوع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:

يشمل تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل<sup>2</sup>، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخل في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

### 3) ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> . شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>2</sup> . عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص ص 349-350.

<sup>3</sup> . طارق عبد العال، تطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، ص ص 123 - 126.

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعرّف بمقررات بازل II، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية<sup>1</sup>:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حالياً. و يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة. وتعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي. و يركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفي نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة.

و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تتخبط في النشاطات المصرفية. و في بعض الدول فإن المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف، و بالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رأس مال كاف.

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي، خاصة ميادين الأوراق المالية والتأمين لذا فإن لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين. وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فإن اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال.

#### (4) احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية.
- الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية، و من المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

#### (5) الاندماج المصرفي:

إن أحد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة أندماج مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. و الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، وقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه، ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية ينصح أجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لأن هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. طارق عبد العال حماد، نفس المرجع أعلاه، ص 127-130.

<sup>2</sup>. د. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 354.

### رابعاً: آثار العولمة المالية على البلدان النامية

#### 1.3. الآثار الإيجابية<sup>1</sup>:

##### 1) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

أدى الربط بين الأسواق المالية للدول النامية و الدول المتقدمة إلى الزيادة في التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية، و تنقسم هذه التدفقات إلى ثلاثة أنواع:

- أ- الاستثمار الأجنبي المباشر: و هو أن تقوم شركة أو شخص غير مقيم بتملك ما لا يقل عن 10% من رأسمال شركة محلية في دولة ما.
- ب- استثمارات الحافظة: و تتضمن شراء غير المقيمين للأوراق المالية والمشتقات المالية القابلة للتداول في البورصات المحلية.
- ج- استثمارات أخرى: و هي تتضمن التدفقات الرأسمالية في الأدوات غير القابلة للتداول، مثل القروض والودائع.

##### 2) تطوير الأنظمة المالية الوطنية:

إن عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الكثير من الدول النامية لعبت دور كبيراً في زيادة فعالية وأداء الأسواق المالية المحلية من خلال دخول الأجانب للاستثمار في هذه البلدان، كما أن الاحتكاك المباشر مع مستثمرين دوليين على درجة عالية من الخبرة في ميدان الاستثمار، سمح بنقل الكثير من التقنيات والخبرات، مما ساعد في تطوير أداء الأنظمة المالية الوطنية للدول النامية، فأصبحت لا تبتعد كثيراً عن مستوى الأداء الذي تعرفه الأنظمة المالية في الدول المتقدمة.

##### 3) عولمة الأسواق المالية الناشئة:

لقد تم ربط العديد من الأسواق المالية للدول النامية بالنظام المالي العالمي، مما سهل انتقال رؤوس أموال معتبرة إلى هذه الدول، لاسيما أسواق جنوب شرق آسيا و أسواق أمريكا اللاتينية، فالأفراد والمؤسسات في تلك الدول يقومون بمختلف العمليات المالية، قرض و اقتراض، شراء و بيع الأسهم والسندات و العملات الأجنبية، حتى أن ميزانية مؤسساتهم المالية و البنكية تحتوي على أصول و خصوم مقومة بعملات أجنبية، فأصبحت هذه الدول تبرز كقطب اقتصادي و مالي، له وزنه في النظام المالي العالمي، و لقد ساعد التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال الحديثة داخل هذه الدول على الإسراع في عولمة الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وبدرجة أقل في دول شرق أوروبا و دول الشرق الأوسط، نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الأسواق المالية الناشئة في النظام المالي العالمي<sup>2</sup>.

#### 2.3. الآثار السلبية:

للعولمة المالية آثار سلبية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

##### 1- عولمة المديونية الخارجية:

بدأت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في بداية الثمانينات، وهذا بزيادة حجم هذه الديون وخدماتها، إلى درجة أن العديد من الدول أصبحت عاجزة عن تسديدها، ومع موجة الإيداعات المالية التي عايشتها الدول المتقدمة في الفترة الممتدة من منتصف السبعينات و منتصف الثمانينات، تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، وأصبحت تلك الديون تنتقل من سوق مالي إلى آخر، ومن مؤسسة مالية لأخرى و حتى من دولة لأخرى في ظرف قصير جداً، وهذا بسبب التقدم التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة، و يقال أن فرنسا اشترت 6 مليار دولار من الديون الخارجية للجزائر بهذه الطريقة<sup>3</sup>.

من المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة المديونية، إمكانية استبدال الديون الخارجية و الداخلية للدول النامية بمساهمات في الشركات المخصصة بحيث يمكن للمستثمر الأجنبي أن يشتري جزء من ديون الدولة التي يرغب في الاستثمار فيها من السوق المالية العالمية، و يصبح مساهماً في الشركات المخصصة في تلك الدول مقابل التخلي عن ذلك الجزء من الديون.

<sup>1</sup> د. شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup> أسماء بلميهوب، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>3</sup> جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص190.

**2- انهيار الأسواق المالية:**

لقد مرت الأسواق المالية العالمية بالعديد من الانهيارات، التي انعكست سلباً على الاقتصاد العالمي ولو لفترات قصيرة نسبياً في بعض الحالات. ففي أكتوبر 1987 أدى انهيار الأسواق المالية العالمية على خسارة قدرها 2000 مليار دولار (40% منها في البورصات الأمريكية) ، و في أكتوبر 1989 كان حجم الخسارة حوالي 200 مليار دولار، و لقد ساعد الارتباط الشديد بين الأسواق المالية العالمية من جهة وهشاشة النظام المالي لبعض الدول النامية من جهة أخرى، إلى انتقال عدوى هذه الانهيارات إلى الدول النامية بصفة عامة والأسواق المالية الناشئة بصفة خاصة، ونتج عن ذلك ظهور عدة أزمات مالية مثل أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997) و أزمة البرازيل (1999).<sup>1</sup>

**3- مخاطر غسل الأموال و هروب الأموال الوطنية إلى الخارج:**

إن عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الدول النامية خلال التسعينات، أدت إلى تدفق رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج، وهذا يعني خروج المدخرات المحلية للاستثمار في الخارج، وهذا يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار في هذه البلدان، ومن جهة أخرى ساعدت عملية التحرير المالي وحرية دخول و خروج الأموال في تفاقم ظاهرة غسل الأموال، بحيث أصبح من السهل استثمار الأموال الضخمة المكتسبة من الأنشطة غير الشرعية (تجارة المخدرات، المراقبة، أعمال المافيا..الخ) في الخارج، وهذا على شكل أسهم و سندات، أو فتح حسابات في البنوك الأجنبية.<sup>2</sup>

**خلاصة:**

إن انعكاسات العولمة المالية سواء على المؤسسات المالية والمصرفية أو الدول النامية تختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك الاختلاف إلى مدى استعداد كل منها لظاهرة العولمة وعملياتها، فنجد أن المنافع الكبرى للدول التي كانت القائد الفاعل والموجه للعولمة ثم تأتي في الدرجة الثانية الدول التي هيأت نفسها للدخول في العولمة كالقيام بالإصلاحات لنظمها المالية والمصرفية و طورت أدائها للتأقلم مع الأسواق المالية المتطورة بينما تبقى الدول الأخرى خارج دائرة العولمة، بل إن ما تحققه الدول المتقدمة من منافع سيكون على حساب بعض الدول الأخرى، بسبب معاناتها من الصعوبات الكثيرة كقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناتجة من أسباب هيكلية في اقتصادياتها وأسباب اجتماعية وسياسية، وبالتالي فإنه لا بد على الدول النامية الإقدام على اتخاذ سياسات اقتصادية فعالة وتوفير أفضل تعلم لسكانها لزيادة الكفاءة والتدريب على استخدام التكنولوجيا وتشجيع المبادرات وترك الحرية للنشاط الاقتصادي، والعمل على إقامة تكتلات اقتصادية ومالية بين الدول النامية من أجل التعايش.

**قائمة المراجع المعتمدة:**

1. أسماء بلميهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة في الملتقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.
2. شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002.
3. طارق عبد العال حماد، تطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
4. عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
5. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.

<sup>1</sup>. جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص190.

<sup>2</sup>. أسماء بلميهوب، مرجع سبق ذكره، ص10.